الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 11 صفر 1426 هـ 22 مارس 2005 العدد 9611

بريـد طبـاعة

# السعودية: ما اتخذ في مجال حقوق الإنسان يأتي إيمانا بأهمية تطوير الفرد وليس وفق أفكار تفرض من الخارج

## مجلس الوزراء برئاسة الأمير عبد الله يقر وثيقة العهد والوفاق والتضامن العربية

الرياض: «الشرق الأوسط»
شدد مجلس الوزراء السعودي على ما جاء في كلمة المملكة العربية السعودية أمام لجنة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الـ61 في جنيف، وتأكيدها بأن المسؤولية بالدرجة الأولى للحفاظ على حقوق الإنسان تقع على عاتق الحكومات يدعمها في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بما فيها لجنة حقوق الإنسان.

وأوضح المجلس الذي رأس جلسته أمس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بأن ما اتخذته المملكة في هذا الشأن يعد ايمانا منها بأهمية تطوير الفرد والمجتمع بما يتفق مع خصوصياته ومتطلباته وليس وفق نظريات وأفكار تفرض عليه من الخارج، وكذلك تأكيدها أن برامج التطوير والتحديث والتنمية لا يمكن أن تتم ما لم تتوافر لها الظروف والبيئة المناسبة وفي مقدمتها توافر الأمن والاستقرار والسلام، مشيرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمثل أكثر المناطق في العالم معاناة من عدم الاستقرار وفقدان الأمن والسلام بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

وفي جانب آخر أطلع ولي العهد المجلس على فحوى المباحثات التي تمت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإسلامية والدولية، وبين الدكتور مساعد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام بالنيابة لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة أن ولي العهد جدد مؤازرة المملكة للشعب الفلسطيني ودعمه حتى يتمكن من نيل حقوقه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مشيرا إلى أن المجلس استمع خلال الجلسة إلى عرض عن فحوى المباحثات والاتصالات واللقاءات التي تمت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

وفي شأن آخر وافق المجلس على عدة إجراءات تقدم بها وزير الخارجية، ومنها الموافقة على وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة السادسة عشرة في 23 مايو (أيار) 2004، وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى في هذا الخصوص، وعلى ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، وتم اعداد مرسوم ملكي بذلك.

كما قرر الموافقة على مذكرة التفاهم المبرمة بين السعودية وتونس لإنشاء لجنة متابعة وتشاور سياسي بهدف تعزيز أوجه التعاون وتنسيق المواقف بين البلدين في المحافل العربية والدولية وتم اعداد مرسوم ملكي بذلك، وكذلك الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة والسودان لإنشاء لجنة متابعة وتشاور سياسي تهدف إلى تعزيز أوجه التعاون بين البلدين وتنسيق المواقف في المحافل العربية والدولية، وتم اعداد مرسوم ملكي بذلك. وقرر مجلس

**الوزراء تعديل الفقر (1) المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والتي قام برفعها للمجلس وزير المالية السعودي بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة 16 في هذا الصدد لتكون بالنص التالي «ينشأ في جامعة الدول العربية «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» ويضم وزراء الدول العربية الأعضاء المختصين بالشؤون الاقتصادية والمالية والذين تحددهم حكومات الدول الأعضاء آخذين في الاعتبار طبيعة مهام المجلس وأهمية استمرارية التمثيل وفعاليته وتكون مهمة المجلس تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق جامعة الدول العربية أو هذه المعاهدة أو الاتفاقات المعقودة في إطار الجامعة»، وتم اعداد مرسوم ملكي بذلك. ووافق المجلس على تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني وذلك بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم 13 وتاريخ 17/1/1425هـ القاضي بتحويل رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وبناء على ما رفعه رئيس هيئة الخبراء للمجلس، والذي من أهم ملامحه إنشاء هيئة عامة باسم (الهيئة العامة للطيران المدني) على أن تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، وأن تعمل على أسس ومعايير تجارية وحدد غرضها بتنظيم قطاع الطيران المدني وصناعة النقل الجوي وتنميتهما وتطويرهما، فيما سيتم نشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد 180 يوما من تاريخ نشره.**

**ووافق مجلس الوزراء السعودي على تعيين كل من هزاع بن حماس بن سلطان العاصمي العسيري على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة 14 بوزارة العمل، وعلي بن سليمان بن عبد الله الحديثي على وظيفة (مدير عام إدارة الحاسب الآلي) بذات المرتبة بوزارة المالية، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرزاق العبد الرزاق على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة نفسها بوزارة التجارة والصناعة، ومحمد بن راشد بن إبراهيم الحميضي على وظيفة (خبير نظامي - ب) بالمرتبة 14 بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.**

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة